

قرار اللجنة الفلسطينية بمصر برفض الانتداب*

1922

عقدت اللجنة الفلسطينية بمصر اجتماعاً عاماً للبحث في الحالة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية حتى اليوم. وبعد شرح جميع ما تم بها في خلال السنة الماضية وما فاه به رجال السياسة عنها وما أراد الوفد الفلسطيني بإنجلترا وأوروبا من الأعمال وما قامت به الجمعيات الفلسطينية في الوطن وأمريكا وسائر المهاجر، وبعد المذاكرة والبحث فيما يجب على هذه اللجنة أن تتخذه من الإجراءات التي تعتقد أنها في مصلحة البلاد قر القرار على نشر البيان الآتي:

حيث أن مبادئ هذه اللجنة الأساسية تنحصر في المطالبة بوحدة سورية مع فلسطين واستقلالهما تحت حكومة وطنية نيابية ورفض الوطن القومي اليهودي،
وحيث أن هذه المبادئ مطابقة لقرارات المؤتمرات الفلسطينية الأربعة التي انعقدت في فلسطين بعد الاحتلال،

وحيث أن الفلسطينيين - سكان جنوبي سورية - قد سكتوا حتى الآن عن الإلحاح في طلب الاستقلال التام محتفظين بجميع حقوقهم المدونة في قرارات المؤتمرات المذكورة،
ووجهوا معظم مساعيهم إلى المطالبة بإلغاء وعد بلفور الذي يهدد كيان الأمة والبلاد محسنين الظن بالسياسة الإنجليزية وتقاليدها،

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939)" سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 43 - 45.

وحيث أن هذه السياسة أصبحت تصارحنا بما كانت تموه به علينا في السر، حتى ظهر لنا عياناً أنها تريد أن تستفيد من الوقت ريثما تستطيع إبرام الوصاية علينا، وآخر دليل عن ذلك خطاب اللورد بلفور الأخير في مجلس جمعية الأمم وطلبه الإسراع في إبرام الوصاية على فلسطين في حين أن حكومته تفاوض وفدنا رسمياً في تفسير وعده المشهور، ثم خطاب السر هربرت صموئيل في لندن وتصريحه أن اليهود يجب أن يصبحوا الأكثرية العظمى في فلسطين، دون أن يكون التكذيب الذي أصدر لهذا القول سوى أداة للأعياب السياسة،

وحيث أنه رغم عطف السواد الأعظم من الشعب الإنجليزي على رغائبنا في بلادنا لا نزال نرى سياسة الحكومة الإنجليزية مسيرة نحونا بأراء الصهيونيين،

وحيث أن السكوت عن الإلحاح في طلب الاستقلال التام وسياسة الإخلاص التي سلكتها نحو بريطانيا العظمى قد جاءت بعكس ما كنا ننتظر منها، فكان من نتيجتها أن ساسة الإنكليز استهانوا بالشعب الفلسطيني، وحاولوا وما زالوا يحاولون فرض شر نوع من أنواع الانتداب على البلاد. وأنه رغم ما أبداه الشعب الفلسطيني من التودد لإنكلترا وما أثبتته من حقوقه في بلاده تاريخياً وجغرافياً ودينياً الخ، أصر ساسة الإنجليز على وجوب تنفيذ وعد بلفور طبقاً لرغائب الصهيونيين، وكان من نتيجتها أيضاً أنهم عينوا لفلسطين مندوباً سامياً صهيونياً مطلق الإرادة والتصرف وألغوا القوانين السابقة التي كانت تقيد هجرة اليهود فاتحين أبواب البلاد للصهيونيين دون أي مراعاة لأي حق من حقوق الأهالي، وفي الوقت نفسه أقاموا العثرات في سبيل من يرجع من أبناء فلسطين إلى وطنه وألقوا مقاليد الأمور في البلاد إلى الصهيونيين جاعلين منهم رؤساء الدوائر الكبيرة، وجل الموظفين يتصرفون بها بمطلق إرادتهم ومنحوا الصهيونيين وحدهم امتيازات تضع في أيديهم وتحت رحمتهم موارد البلاد الاقتصادية وثروتها. وجعلوا الضرائب على الأهالي أضعاف ما كانت عليه منفقين قسماً وافراً منها على مشاريع أوجدوها خصيصاً لتشغيل المهاجرين الصهيونيين. ووضعوا قوانين ضيقوا فيها الخناق على الحرية الشخصية. ونزعوا الأراضي من أيدي الوطنيين لتسليمها لليهود الذين

ظهر أخيراً طمعهم في الاستيلاء على الأماكن المقدسة. وفي كل ذلك لم يلتفت سياسة الإنجليز إلا لتعزيز النفوذ الصهيوني وخنق الروح الوطنية في فلسطين مادياً وأدبياً وسياسياً،

وحيث أن السياسة الإنجليزية لا تستطيع أن تنفذ بنا ما تريده إلا باسم الانتداب وبواسطة الانتداب المنافي للحقوق المقدسة التي للأمم وسيادتها وحدتها وحياتها أيضاً،

وحيث أن الواجب يقضي على كل فلسطيني رجلاً كان أو امرأة، ولداً أو بنتاً من الفقير إلى الغني، ومن الكبير إلى الصغير، أن يبذل كل ما عز وهان في سبيل استقلال وطنه،

ولما كان ظاهراً من كل ما تقدم أن وعد بلفور والانتداب الإنجليزي على فلسطين جزء لا يتجزأ ولا يمكن تنفيذ الأول إلا بمساعدة الثاني، فاللجنة الفلسطينية بمصر ترى أن خير وسيلة لنجاة الأمة وإنقاذها من المستعمرين والصهيونيين حفظاً لكيانها من الزوال هي معالجة القضية من أساسها والمداومة على السعي للتوصل إلى استقلال البلاد. ولذلك قررت:

أولاً: المجاهرة برفض كل انتداب مهما كان نوعه وشكله والسعي لتحقيق وحدة سورية واستقلالها استقلالاً تاماً بحكومة وطنية نيابية مسؤولة لدى الشعب.

ثانياً: إبلاغ هذا القرار إلى الوفد الفلسطيني في لندن وإلى الجمعيات الوطنية في فلسطين وفي المهاجر وإلى جمعية الأمم وإلى رؤساء الحكومات الكبرى، ونشره بأوسع طرق الانتشار.

رئيس اللجنة

وهبة العبسي

سكرتير اللجنة

محمد علي الطاهر

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx